فيما المنتج المحلي يواجه صعوبات كبيرة في التسويق:

تراجع واردات الإسمنت إلى ١٠,٩٢١ مليار ريال في ٢٠١٠م

■ ،،تقرير/أحمد الطيار

شهدت واردات بلادنا من الإسمنت خلال العام الماضي ٢٠١٠م تراجعا كبيرا بنسبة ٤٢٪ يعد الأول منذ عقود مدعومة بارتفاع إنتاج المصانع المحلية الخاصة على ما يبدو فيما أشار تقرير للجنة الصناعة البرلمانية هذا الأسبوع إلى عجز الاقتصاد اليمني عن استيعاب فائض إنتاج البلاد من الأسمنت .

وبحسب بيانات التجارة الخارجية الصادرة حديثا عن الجهاز المركزي للإحصاء تراجعت قيمة واردات الإسمنت إلى اليمن من ١٥ مليارا و٥٥٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م إلى ١٠ مليارات و٩٢١ مليون ريال في ٢٠١٠م مسجلة انخفاضا ملحوظا لأول مرة في تاريخ الواردات اليمنية .

ويقول مراقبون اقتصاديون أن انتاج المصانع اليمنية الجديدة هو السبب إذا تمكنت خلال العامين الماضيين من الاستحواذ على حصة ٥٠٪ من السوق اليمنية بسهولة بفضل الأسعار المنافسة للإسمنت المستورد وجودة المنتج المحلي .

وحسب التقرير البرلماني استهلكت بلادنا السنة المنصرمة ٤ ملايين و ٧٦٥ ألف طن فيما تجاوز إنتاج المصانع الحكومية والخاصة ٧ ملايين طن.

وبدأت المصانع المحلية الجديدة إنتاجها وهي ذات ملكية خاصة تتبع مستثمرين يمنيين وخليجيين منذ نهاية العام ٢٠٠٨م ويتوقع أن ترتفع إنتاجها مع إنتاج المصانع الحكومية إلى أكثر من ٨ ملايين طن بحلول العام القادم ٢٠١٢م لكن دراسة يمنية حكومية توقعت أن يرتفع الطلب على الإسمنت في العام ٢٠١٧م، إلى ١١ مليونا و١٠٤ آلاف طن مقابل ٥ ملايين طن في العام ٢٠٠٩م، الأمر الذي يفرض على اليمن العمل على جذب استثمارات جديدة لتعزيز الإنتاج والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والبدء بالتصدير إلى الخارج خصوصا وأن الطاقة الحالية لجميع لمصانع اليمن الحكومية والخاصة لا تتجاوز٥ ملايين طن.

وتشير الإحصائية أن الكميات المستوردة من الإسمنت في ٢٠١٠م تراجعت إلى ٧٩٩ الف طن مقارنة بمليون و١٢٦ الف طن في ٢٠٠٩م

شاملة الإسمنت البورتلاند والأبيض والكنكر والوميني وأنواع أخرى .

وتقول الإحصائية أن الواردات من الإسمنت البورتلاند بلغت ٦٠٨ آلاف طن بقيمة ٨مليارات و٥٠٤ ملايين ريال فيما بلغت كمية الإسمنت الكلنكر ١٤١ الف طن بقيمة مليار و٢٤٣ مليون ريال أما الإسمنت الأبيض فتم استيراد ١٥٨٢٠ طنا بقيمة ٤٠٢ مليون ريال والإسمنت الوميني ١٩ الف طن بقيمة ٦ملايين و٤٠٠ الف ريال .

و تستحوذ منتجات ثلاث دول على ٨٥٪ من الواردات اليمنية من الإسمنت هي سلطنة عمان والهند وباكستان.

وتستحوذ سلطنة عمان على النسبة الأكبر من واردات السوق اليمنية من الإسمنت البورتلاند إذ بلغت كمية الواردات منها في ٢٠٠٩م ٥٣١ ألف طن بقيمة ٦مليارات و٩٠٣ ملايين ريال يليها في المرتبة الثانية الإسمنت القادم من الهند، وبلغت الكميات المستوردة منه ٣٥٨ ألف طن بقيمة ٤ مليارات و٥٣٧ مليون ريال.

وفي المرتبة الثالثة استحوذت الواردات من الباكستان على ما قيمته مليارا و٨٢١ مليون ريال حيث صدرت لبلادنا ١٣٢ الف طن.

كما استوردت بلادنا الإسمنت الأبيض ما قيمته ٢٤٣ مليون ريال توزعت بين الواردات من المنتجات المصرية بقيمة ٢٢٢مليون ريال والباقي من باكستان.

واستوردت بلادنا من الإسمنت البورتلاند من كل من مصر وتايوان بقيمة ٦٤٠ مليون ريال ومن السعودية بـ ٣١٩ مليون ريال ومن السودان بـ ١١٨ مليون ريال ومن سويسرا بـ ٢١٨ مليون ريال .

وفي جانب الإسمنت المائي بلغت الكميات المستوردة منه ١٦ الفاً و٤١٣ طنا بقيمة ٤٣٣ مليون ريال شملت كل من مصر بقيمة ٣٢٦ مليون ريال ومن فرنسا بقيمة ٣٨ مليون ريال ومن باكستان ب٣٤ مليون ريال.وفي الصادرات تم تصدير ٣٨ ألف طن من الاسمنت اليمني إلى إثيوبيا بقيمة ٥٦٣ مليون ريال والى الصومال بقيمة ٥٧ مليون ريال.

وتعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الاستراتيجية في اليمن، لأنها ترتبط مباشرة بأعمال الإنشاء والتعمير. ويستخدم الإسمنت كمادة رابطة هيدروليكية من مكونات البناء أو الخرسانة.وهي مع ذلك صناعة بسيطة مقارنة بالصناعات الكبرى،وتعتمد على توفر المواد الخام اللازمة.

وكانت دراسة أصدرتها وزارة التجارة والصناعة قالت إن زيادة الإنتاج في الإسمنت في اليمن يعود إلى تزايد المشاريع التي يجري تنفيذها أو استكمال إجراءات إنشائها، ومنها الخط الجديد لمصنع إسمنت عمران الحكومي بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن من الكلنكر بالسنة، أي ما يعادل مليوناً و٢٠٠ ألف طن من الإسمنت، حيث بدأ الإنتاج الفعلي للخط الجديد ضمن مشاريع التوسعة للمؤسسة في سبتمبر من العام ٢٠٠٧م، إضافة إلى الخط السابق الذي ينتج ٥٠٠ ألف طن.

كما ستتم توسعة مصنعي باجل والبرج الحكوميين ليبدأ الإنتاج الفعلي بين العامين ٢٠١١ – ٢٠١٣م، حيث إن الخط الجديد لمصنع باجل بطاقة إنتاجية ٧٥٠ ألف طن (كلنكر) أي ما يعادل ٨٠٠ ألف طن إسمنت.

ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في العام الجاري ٢٠١١م، مع تحويل الخط الإنتاجي السابق إلى إنتاج الإسمنت الأبيض، ومشروع الخط الجديد لمصنع إسمنت «البرح» الذي تبلغ طاقته الإنتاجية مليون طن، ويتوقع أن يبدأ إنتاجه في ٢٠١٣م، إضافة إلى الإنتاج الحالي المقدر بـ ٥٠٠ ألف طن.

كما دخلت السوق إنتاجية المصانع المحلية الخاصة فمصنع "الشركة الوطنية للإسمنت" التابعة لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم، هو أول شركة للقطاع الخاص في قطاع الإسمنت و تنتج ١,٦ مليون طن سنوياً.اما مصنع حضرموت أسمنت حضرموت التابع للشركة العربية – اليمنية للإسمنت المحدودة فقد قام فخامة رئيس الجمهورية بافتتاحه في ابريل ٢٠١٠م وتبلغ طاقته مليون و ٥٠٠ ألف طن من الإسمنت سنويا.

وحسب الدراسة، فإن إسمنت اليمن المنتج محلياً اكتسب على مدى سنوات طويلة سمعة ممتازة لدى المستهلكين، ما يعطيه ميزة تنافسية أمام الإسمنت المستورد. وأشارت إلى أن هناك العديد من العوامل الداعمة للاستثمار في صناعة الإسمنت، أهمها أن اليمن بجبالها وسهولها ووديانها غنية إلى حد كبير بالمواد الخام اللازمة لهذه الصناعة، وبانتشار جغرافي في أنحاء الوطن، ما جعل خبراء البنك الدولي يعتبرون صناعة الإسمنت في اليمن طاقة كامنة مؤهلة لأن تكون المصدر الخامس للنقد الأجنبي بعد النفط والأسماك والزراعة والسياحة.

ونقشت اللجنة البرلمانية في تقرير ها المتخصص عن زيارة ميدانية للجنة الى مصنعي أسمنت باجل وعمران حيث وجدت أن أبرز لمشاكل التي تعترض المصانع الحكومية يتمحور في تسرب الكوادر الفنية لمصانع خاصة بسبب فروقات في الحوافز المالية وكذا تأخر البت في المناقصات والتزامها باستخدام الديزل والمازوت مرتفعة الثمن داعيا إلى تحويل الطاقة المستخدمة في تلك المصانع الى الفحم الحجري كما مصانع الأسمنت العالمية.

اليمن تحقق تقدما ملموسا في بيئة الأعمال

■ ،،كتب/ عبدالله الخولاني

حققت اليمن تقدما ملموسا في إصلاح بيئة الأعمال رغم إصدار بعض التعديلات القانونية بعد انتهاء الفترة المحددة لإعداد التقرير خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٨م- إلى يونيو٢٠٠٩م بما في ذلك تعديل المادة ١٥٤من قانون الشركات والتي بموجبها انتقلت مسؤولية إصدار تاسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة من وزير الصناعة إلى المراقب العام للشركات كما لم يأخذ التقرير الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة والتجارة ومنها إعادة تنظيم النافذة الواحدة وتطويرها وتسجيل الشركات بالنظام الآلي.

ووفقا للتقرير الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية ذراع الاستثمار في القطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي فقد تقدمت اليمن ٤ مراتب في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٠م كما احتلت المرتبة ٩٩ من بين ١٨٣ دولة متقدمة من المرتبة ١٠٣ بين عدد الدول في تقرير العام الماضي، وبهذه الخطوة واصلت اليمن التي كانت الأسرع تطبيقا للإصلاحات في العام في مجال بدء النشاط التجاري العام الماضي وتنفيذ إصلاحات تستهدف تسهيل إجراءات تاسيس الشركات، في الوقت الذي عززت القدرة على الحصول على المعلومات الائتمانية، وسرعت وتيرة التجارة عبر الحدود من خلال إنشاء نظام الكتروني جديد لتقديم المستندات، ويضم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عشرة مؤشرات تشمل بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

وبحسب التقرير فقد نفذت اليمن خلال الفترة بين يونيو ٢٠٠٨م ومايو ٢٠٠٩م ثلاثة إصلاحات في مجالات بدء النشاط التجارى، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، ضمن ٢٨٧ اصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال، وبزيادة نسبتها ٢٠٪ عن السنة الماضية.

حيث قفزت اليمن في مؤشر الحصول على الائتمان إلى المرتبة ١٥٠ عام ٢٠١٠م بعد أن كانت في المرتبة ١٧٤ متقدمة بذلك ٢٤ مرتبة، كما تقدمت ٧ مراتب في مؤشر التجارة عبر الحدود ومرتبة واحدة في كل من تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

وأوضح التقرير أن عدد الإجراءات في اليمن لبدء المشروع ٦ إجراءات وهو اقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا البالغ٧,٩ وعدد الأيام ١٢ يوماً في اليمن باقل من المتوسط في المنطقة.

منح قروض ميسرة في عدن بقيمة ١١,٥ مليون ريال

■ عدن/سبأ

منحت مؤسسة عدن للتمويل الأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية أمس قروضاً ميسرة لعدد من النساء من محافظات عدن لحج وأبين بقيمة ١١,٥ مليون ريال.

وذكر المدير التنفيذي للمؤسسة بعدن يوسف اليعقوبي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن القروض المذكورة مخصصة لفتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل في مجالات الخياطة والكوافير والاتصالات والكمبيوتر والتدريب في معاهد اللغة الانجليزية لعدد من النساء لرفع مستواهن وقدراتهن العملية والمهنية.

وأفاد اليعقوبي أن عدداً من النساء الناجحات من أبين حصلن على قروض بقيمة ٩ ملايين ريال لتفعيل نشاطهن الحرفي وبما يمكنهن من التخفيف من معاناتهن النفسية والاجتماعية.